مقابلة

مارلين خليفة
@marlenekhalife

# المنسّق المقيم للأمم المتحدة: عودة اللاجئين تحتاج إلى حل للأزمة السورية

**يتولى المنسق المقيم للامم المتحدة في لبنان ادارة 26 وكالة من وكالات الامم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ويقود رسميا عمليات التشاور مع الحكومة اللبنانية. لعل الاستجابة الرئيسية لمكتب المنسق المقيم بالنسبة الى لبنان، تعلقت في الاعوام الاخيرة بثلاثة ملفات رئيسية: النازحون السوريون، مكافحة تفشي جائحة كوفيد - 19 والكوليرا، فيما تراجعت خطط التنمية بفعل الانسداد السياسي والفراغ المخيم في رئاسة الجمهورية ووجود حكومة تصريف اعمال**

تسلم عمران ريزا (من باكستان) هذا المنصب آتيا من خبرة امنية تتجاوز 35 عاما بنى جزءا منها لمرتين في لبنان، اولاها بين عامي 2001 و2005 في مكتب الشؤون السياسية الى جانب الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة ستيفان دي ميستورا قبل تسلم غير بيدرسون مهامه بعد حرب تموز 2006، العام الذي تأسس فيه "مكتب المنسق الخاص للامين العام للامم المتحدة".

المرة الثانية التي فيها ريزا جاء الى لبنان بين عامي 2014 و 2019، حين كان نائبا لرئيس بعثة اليونيفيل في الناقورة في جنوب لبنان. تسلم مهامه الحالية في ايلول الفائت حين عينه الامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريش نائبا للمنسقة الخاصة في مكتب الامم المتحدة الخاص في لبنان، ومنسقا مقيما للشؤون الانسانية خلفا للمغربية نجاة رشدي. كأسلافه من شاغلي هذا الموقع، يعرب ريزا عن اهتمام الامم المتحدة بلبنان واللبنانيين، وينفي اي نيات دولية بدمج النازحين السوريين، لكنه في الوقت عينه لا يقدم مهلة زمنية لعودة هؤلاء الذين يمكثون في لبنان منذ 12 عاما من دون افق للعودة.

■ ما هي المسؤوليات التي تضطلع بها كمنسق للشؤون الانسانية، كيف تنسق مع السلطات اللبنانية الرسمية والمجتمعات المحلية؟

□ يشمل عملي التنسيق بين مختلف هيئات الامم المتحدة في لبنان والتي يبلغ عددها 26 منظمة. نعمل بطريقة متسقة لتحقيق اكبر قدر من الفاعلية في الاستجابة للاحتياجات، ونحاول في موازاة ذلك مساعدة الحكومة للعودة الى مسار التنمية ولامتلاك رؤية استراتيجية تتيح ايجاد السبل المؤاتية للخروج من الازمات التي يواجهها لبنان وخصوصا تلك التي عصفت بالبلاد في الاعوام الثلاثة الفائتة. فمنذ العام 2019، وقعت الازمة المصرفية مترافقة مع جائحة كوفيد - 19 فانفجار مرفأ بيروت في آب 2020 ثم تدهور العملة، مما ادى الى مستوى مرتفع من العوز والفقر في لبنان لم يحدث سابقا.

■ يبدو ان الازمة تسير بوتيرة متسارعة تتخطى الجهود التي تبذلونها، كيف تقاربون هذا الواقع؟

□ نحاول دوما فهم الاحتياجات الماثلة على الارض وتتلخص حاليا بالامن الغذائي. لا يملك العديد من الاشخاص القدرة على توفير احتياجاتهم الغذائية وبرزت اخيرا حالات من سوء التغذية. في تقييم لمنظماتنا ومن بينها برنامج الاغذية العالمي اجرته عبر "تحليل التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الامن الغذائي الحاد"، رأت ان انعدام الامن الغذائي يؤثر على اكثر من مليوني شخص في لبنان ولا يمكن اغفال تأثر قطاع الصحة بالازمة الراهنة مع تفشي داء الكوليرا اخيرا، اضف الى ذلك ازمات الطاقة والوقود. انها متطلبات اساسية يعجز العديد من الناس عن توفيرها، لذلك يهاجر كثر من الشباب اللبناني عندما يجدون فرصة في الخارج.

■ هل عاينت اوضاعا مماثلة في اثناء عملك في الخارج؟

□ عملت في اماكن مختلفة ضمن منظومة الامم المتحدة، ومكثت في سوريا في الاعوام الثلاثة الاخيرة حيث تسود سلسلة من الازمات المختلفة. ان الوضع الاقتصادي سيء جدا وهو ما يبدد الامل من قلوب كثر من الناس، انه للاسف الواقع المسيطر في العديد من الاماكن.

■ ما هو عدد المنظمات الاممية التي تشرفون عليها في لبنان؟

□ انسق عمل 26 منظمة اممية في لبنان، تتولى العديد من المشاريع والمبادرات المتعلقة بالتنمية والشؤون الانسانية وتعنى بمواضيع واولويات تنموية مختلفة. على سبيل المثال لا الحصر، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنهوض بحقوق الانسان ومسائل حماية البيئة وغيرها، كما لدينا بعثة حفظ السلام اي اليونيفيل والبعثة السياسية، ومن واجباتي التاكد من وجود استراتيجيا مترابطة لجهة كيفية مساعدة لبنان واللبنانيين على مختلف الصعد ان احتياجات لبنان كثيرة ومختلفة، ونحن نحرص على ضمان التجانس والتماسك والتازر ما بين الوكالات الاممية المختلفة مع الحفاظ على المهام التي تضطلع بها كل منها. هذا هو عملي كمنسق مقيم. اما دوري كمنسق انساني، فيذهب ابعد من وكالات الامم المتحدة ليشمل منظمات المجتمع المدني والتنسيق معها ومع الوكالات الاممية ذات الصلة.

■ ما هو عدد منظمات المجتمع المدني التي تنسقون معها؟

□ انها بالمئات.

■ هل هي تهتم بمسالة النازحين السوريين فحسب؟

□ كلا، في الواقع تنامت في الاعوام الثلاثة الاخيرة منظمات المجتمع المدني التي تعمل في سبيل اللبنانيين واللبنانيات، حصل ذلك لاسباب متعددة منها الازمتان الاقتصادية والمالية وازمة كوفيد - 19 حيث تطلبت الجائحة وسائل متنوعة للاستجابة للاحتياجات المتزايدة تستهدف جميع المقيمين ولا تنحصر بالسوريين او اللبنانيين او الفلسطينيين وسواهم فحسب، بل تستهدف المجموعات السكانية على اختلافها. اذكر انه عند وقوع انفجار مرفأ بيروت في العام 2020، تركزت الاستجابة بشكل ملحوظ على اللبنانيين واللبنانيات.

■ كيف يؤثر الفراغ الرئاسي ووجود حكومة تصريف اعمال على عملكم؟ او ليس له تأثير؟

□ بالطبع، ان لذلك تأثيرا على عملنا. وجود انسداد سياسي، كما في الوقت الراهن، يعرقل مسار العمل بشكل جدي. نحن على يقين بأن الاصلاحات هي الوسيلة الانجع لمعالجة الوضع القائم، اذ تمت الموافقة عليها من قبل صندوق النقد الدولي قبل قرابة العام وهي في حاجة لأن تطبق وهذا لم يحصل لغاية الان، علما ان هذه الاصلاحات كفيلة بفتح قنوات الحل اللازمة لمساعدة الحكومة. تنصب توقعات الجميع راهنا على اهتمام الحكومة بالفئات المحتاجة. في هذا السياق القائم، يشكل الفراغ الرئاسي ووجود حكومة تصريف اعمال وعدم عمل البرلمان بطريقته الاعتيادية، عوامل غير مساعدة، وخصوصا في مجال العمل التنموي مما يحول دون المضي قدما نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة. في الوقت الراهن، نحن نحتاج الى شراكة اكثر فاعلية مع الحكومة اللبنانية من اجل التقدم بالاهداف التنموية.

■ هل من مشاريع معينة توقفت بسبب الوضع القائم؟ ◄

المنسق المقيم للامم المتحدة في لبنان عمران ريزا.

**نحن واضحون في صدد اللجوء السوري باننا لا نتحدث عن عملية دمج على الاطلاق**

**يعبّر العديد من السوريين عن رغبتهم في العودة ولكن ليس الان**

لا يبدو انه يوجد حل فوري لغاية الان لازمة اللجوء السوري.

◄ □ يشكل الوضع الانساني الراهن اولوية للناس ونحن بالتأكيد نريد الاستجابة للاحتياجات الانسانية. طالما كان لبنان محط انظار الدول سابقا، لكن الوضع تغير للاسف منذ ثلاثة اعوام. نحن لا نريد اعتبار لبنان بلدا يعاني من ازمة انسانية طويلة الامد، بل نريد ان يعود الى ما كان عليه، وان ينجح بالطرق المعتادة سابقا اي القطاعات الانتاجية والقطاع الخاص المتعاون مع الحكومة، ونتمنى تطبيق الاصلاحات الكفيلة بتحقيق تعافي البلاد والتقدم نحو التنمية المستدامة. يتمتع لبنان بالرأسمال البشري وبقدرة الابداع. صحيح انه توجد حاليا ازمة مالية، لكن هذا امر يجب اصلاحه. يمتلك لبنان تنوعا من الطاقات الكامنة، لكن المشكلة اليوم تتمثل في الحاجة الى بعض الحلول السياسية القادرة على تحقيق اهداف هذه القوة.

■ يعتبر موضوع النازحين السوريين ملفا حرجا، ما هي توجيهات الامم المتحدة في ما يخص هذا الملف في لبنان وخصوصا في الاعوام المقبلة؟

□ تقارب الامم المتحدة هذا الملف من ضمن ملف اللجوء العام، ونحن نفضل دوما العثور على حلول تتمثل بالعودة الطوعية للاجئين الى اوطانهم. نحن ندعو دوما الى العودة الطوعية والامنة والكريمة. هذا بالطبع احد الحلول. ثمة حل اخر وهو اعادة التوطين في بلد ثالث، وهذا لا يشمل اعدادا كبيرة. ما نفهمه وما نحن واضحون بصدده، هو اننا لا نتحدث عن عملية دمج على الاطلاق. نحاول مساعدة لبنان على التعامل مع هذا العبء الثقيل في لبنان، وهو البلد الاول في العالم من حيث نسبة اللاجئين بالنسبة الى عدد سكانه اللبنانيين، ولا يوجد اي بلد مشابه لديه هذا الكم من اللاجئين قياسا بعدد سكانه. بالتالي، نحن ندرك هذا الوضع، وخصوصا في الاعوام الثلاثة الاخيرة نتيجة الازمات المتتالية التي جعلت الوضع اكثر صعوبة. نحن نحاول مساعدة لبنان للتعامل مع هذا الوضع عبر تقديم المساعدة اللازمة للاجئين واللبنانيين على حد سواء، علما ان هندسة برامجنا المخصصة لمساعدة اللاجئين كانت دوما ولا تزال تشمل مساعدة المجتمعات المضيفة. نحن قدمنا العديد من الدعم المؤسساتي ضمن هذه البرامج والتي لا تزال قائمة.

■ الى كم سنة تمتد برامجكم المخصصة للنازحين؟

□ لا يمكنني توقع المستقبل، للاسف. لكن ما نفهمه، انه في الوقت الراهن ما نحتاجه هو حل للازمة السورية.

■ لكن الا ترون بأن عملية الدمج ستصبح امرا واقعا مع مرور الاعوام، خصوصا وان النزوح يستمر منذ 12 عاما وقد يتحول ايضا الى امر واقع؟

□ انا اتفهم مدى قلق الناس من تأثير الازمة السورية على البلاد، واتفهم هواجس الناس ومخاوفهم من امر يدوم منذ فترة طويلة، لكن لا يبدو انه يوجد حل فوري لغاية الان. ما نقوم به هو مساعدة لبنان على الاستجابة لهذا الوضع، لكن في الوقت عينه محاولة الدفع قدما لايجاد حل في ما يخص الوضع السوري، وهو السبب الكامن وراء عدم عودة الناس الى بلادهم لغاية اليوم. حين نتحدث الى العديد من اللاجئين السوريين وهم يعبرون عن رغبتهم بالعودة، لكن ليس الان.

■ هنالك اجماع غير مسبوق بين اللبنانيين حول عودة النازحين السوريين لانهم باتوا يشكلون عبئا كبيرا على لبنان، اليس لديكم مخاوف وسط الانهيار الاقتصادي من ان يحصل اقتتال بين النازحين والمجتمعات المحلية؟

□ نأمل في ان لا يحدث ذلك، يساورنا القلق بهذا الشأن لأن التوترات تتصاعد. حين يوجد اشخاص يعانون من مصاعب اقتصادية وبينهم اخرون بوضع مشابه، تتصاعد التوترات. هنا اهمية ان تعمل الجهات المعنية على ايجاد حلول لهذا الوضع، والحاجة للتخفيف من حدة التوترات المتصاعدة ومحاولة ادارة هذا الواقع وهذا يتطلب مساعدة الناس.

■ ما هي المشاريع التنموية الجديدة التي تضطلع بها وكالات الامم المتحدة في لبنان؟

□ قمنا ولا نزال بالكثير من المشاريع الانمائية، ونحاول انجاز المزيد في مختلف المجالات لاسيما في القطاعات الانتاجية: الزراعة وانتاج المواد الغذائية والتسويق والتشبيك بين المنتجين المحليين والاسواق العالمية الخ. قمت اخيرا بزيارة الى مشاريع في الشمال حيث تعمل العديد من وكالات الامم المتحدة سويا بالتعاون مع غرفة التجارة في طرابلس وغيرها من المنظمات غير الحكومية، وهذا يشكل نموذجا جيدا لمشاريع مماثلة. بالحديث عن التنمية وسبل تزويد الناس بالوسائل التي تتيح تحقيق النجاح الاقتصادي، وقعنا في العام الماضي على اطار الامم المتحدة للتعاون من اجل التنمية المستدامة والذي يشار اليه ايضا بعنوان "اطار التعاون"، وهو يضفي طابعا رسميا على الشراكة القائمة بين الامم المتحدة والحكومة اللبنانية في مجال التنمية، ويوفر هذا الاطار التوجيه الاستراتيجي لعمل الامم المتحدة، كما يضمن مواءمته مع السياق الوطني المتطور وعمليات التنمية المنفذة على المستوى الوطني. نهدف من خلال هذا الاطار الى تحقيق اربع اولويات تنموية استراتيجية تتمحور حول الاشخاص/الناس، والكوكب (البيئة)، والازدهار، والسلام والحَوكمة، وهي اولويات ترتكز على تحسين حياة جميع الناس في لبنان ورفاهيتهم، وتحسين القطاعات



> **يساورنا القلق من تصاعد حدة التوترات بين النازحين والمجتمعات المحلية**

الانتاجية المرنة والتنافسية من اجل زيادة الدخل وتعزيز سبل كسب الرزق، وضمان مجتمعات سلمية بصورة مستدامة بغية تحقيق التنمية المنصفة والتشاركية واستعادة طبيعة لبنان الغنية ونظامه البيئي من اجل تحقيق تعاف شامل وصديق للبيئة. بالتالي، نحن نعمل على رصد المجالات ذات الاولوية سويا مع الحكومة ونحتاج الى موارد في سبيل ذلك. نحاول من خلال عملنا حشد الدعم واقناع المانحين وسواهم بالانخراط في هذا العمل ودعمه.

■ هل تواجهون مصاعب مع المانحين؟

□ نعم، ان الوضع العالمي اليوم في ما يخص التمويل صعب جدا بشكل عام. ينصب التركيز على اوكرانيا، كما تستدعي ازمات اخرى التمويل الملحّ. نحاول ابقاء لبنان على خارطة المساعدات، فيدرك المانحون ان الوضع القائم هنا يستدعي الكثير من الانتباه والمساعدة. لكن، في الوقت عينه، لا بد للقيادة السياسية في البلاد من ان تضطلع ايضا بمسؤوليتها، وان تحاول مواكبة الحلول التي يحتاجها اللبنانيون.

■ عالجتم تفشي الكوليرا من بين ازمات مختلفة، هل في الامكان ان تشرح لنا كيف نسقتم جهودكم مع السلطات اللبنانية؟

□ هذا مثال جيد يظهر كيفية التعاون بين المجتمع الدولي والحكومة على المستويين المركزي او المحلي. قادت وزارة الصحة العامة هذا التعاون المشترك عبر الوزير فراس الابيض الذي حرص دوما على لمّ شمل جميع الجهات الفاعلة وتعاونها. اما من جانب الامم المتحدة، فان الجهات الرئيسية تمثلت بمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التي اثبتت فائدتها لعمل الوزارة وفاعليتها في التعاون الثنائي المشترك. قمنا بالتعاون الوثيق ايضا مع الصليب الاحمر اللبناني الذي لعب دورا مهما جدا في عملية الاستجابة، وكذلك البلديات والمجتمعات المحلية المختلفة. حصل تنسيق بين جميع هذه الجهات التي حاولت الى جانب لجم تفشي الكوليرا، لعب دور ملحوظ في توفير المياه النظيفة والامنة لتجنب اي خطر تفشي واسع النطاق. وقد شكل ذلك نجاحا باهرا، اذ تم الاعلان منذ قرابة الاسابيع الثلاثة عن انتهاء المرحلة الاولى كليا، ولم يكن هذا الامر ممكنا لولا الشراكة الوطيدة والفاعلة التي حصلت.

■ ما هو الدور الذي لعبتموه في تطبيق القرار 1701 خصوصا وانك نائب المنسقة الخاصة للامين العام للامم المتحدة للشؤون السياسية؟

□ بالنسبة الى تطبيق القرار 1701 فان المنسقة الخاصة للامم المتحدة في لبنان، السيدة يوانا فرونتسكا هي التي تقود الجهود في هذا الشأن، وتلعب اليونيفيل دورا مهما جدا بطبيعة الحال في تطبيق هذا القرار. اعمل مع المنسقة الخاصة بشكل وثيق من موقعي كنائب لها. تجدر الاشارة الى ان المنسقة قدمت احاطتها لمجلس الامن في شأن تطبيق القرار 1701 في نيويورك في 16 اذار الفائت وصدر التقرير التقييمي الجديد حول القرار 1701. بالنسبة الى هذا القرار لا تزال هنالك الكثير من البنود التي يجب تطبيقها، ونحن ندرك مدى الاهمية التي تضطلع بها قوات اليونيفيل لجهة الحفاظ على الهدوء على طول الخط الازرق وعدم السماح بالتصعيد، وبالتالي فان اهمية قوات اليونيفيل تترسخ منذ العام 1978 في لبنان وهي اساسية لحفظ السلام. اما من الناحية السياسية، فمن المهم اننا نحظى بالدعم الدولي وفي طليعته من مجموعة الدعم الدولية من اجل لبنان والتي تترأسها المنسقة الخاصة للامم المتحدة مما يشكل عاملا رئيسيا في الحفاظ على السلام في البلاد.